كتاب دوري رقم (٣) لسنة ٢٠٢٥

بخصوص إظهار أثر القيمة الزمنية للنقود وتقدير التعويض المقابل لتحمل المخاطر غير المالية عند تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) " عقود التأمين

في إطار اضطلاع الهيئة العامة للرقابة المالية لضمان سلامة واستقرار الأسواق المالية غير المصرفية وحماية حقوق حملة وثائق التأمين والمستفيدين منها وكذا التأكيد على سلامة التطبيق الأمثل لمعيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) التقارير المالية لعقود التأمين.

وفي ضوء دراسة القوائم المالية التجريبية التي قامت شركات التأمين بموافاة الهيئة بها خلال فترة التطبيق التجريبي وما تلاحظ للهيئة عند تحديد أفضل التقديرات Best Estimates للمخصصات الفنية لعقود التأمين في العديد من شركات التأمين القيام باستخدام معدلات خصم (Discount Rate) متباينة بشكل كبير تم تحديدها بناء علي منحنيات عائد (Yield Curve) لا تتناسب مع خبرة السوق المصري خلال العشرون عاماً الماضية وكذا التباين عند استخدام مستويات الثقة (Confidence Level) عند تقدير المخصصات المطلوبة لتحمل المخاطر غير المالية (Risk Adjustment) المرتبطة بالمخاطر الناشئة عن عقود التأمين.

وبالإشارة إلى الاجتماع الذي تم عقده مع السادة الأعضاء المنتدبين والرؤساء التنفيذين بشركات التأمين وبعض مراقبي الحسابات وبعض من الجهات الاستشارية القائمة على أعمال تطبيق المعيار لصالح شركات التأمين المصرية بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٢٦ بمقر الهيئة والذي تم فيه استعراض معدلات الفائدة خلال العشرون عاماً الأخيرة وبعد المشاورات في هذا الشأن.

لذا تؤكد الهيئة على الالتزام عند احتساب المخصصات الفنية المقابلة لحقوق حملة الوثائق بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) بالآتي:

أ-يتعين على الشركة عند قيامها بحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية واستخدام معدلات الخصم وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) الالتزام بما يلي:

١. تحديد المنهجية المستخدمة لتحديد منحنى العائد المستخدم (Yield Curve) في حساب معدلات الخصم وبما يتناسب مع محددات السوق المصري.
٢. بالنسبة لعقود التأمين طويلة الاجل الصادرة بالجنيه المصري فإنه يجب ألا تتجاوز معدلات منحني العائد (Yield Curve) معدل ١٣% أو متوسط معدل عائد الاستثمار للأموال المخصصة المحقق بالشركة فعلياً إيهما أقل.
٣. بالنسبة لعقود التأمين الصادرة بالجنيه المصري بمدة أكبر من سنة وحتى سنتين، فإنه يجب الاعتماد على معدل عائد بحد أقصى ١٧% أو معدل عائد الاستثمار للأموال المخصصة المحقق فعليا بالشركة إيهما أقل.
٤. بالنسبة لعقود التأمين طويلة الاجل الصادرة بالعملات الأجنبية ذات الأهمية النسبية الجوهرية بالنسبة لمحفظة الشركة فإنه يجب مراعاة تقسيم مستوى تلك العقود حسب العملات الأجنبية وأن تعكس معدلات الخصم المستخدمة لحساب القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية منحنى العائد بذات العملات الأجنبية أو معدلات العائد على الاستثمار المحققة فعلياً من قبل الشركة بالعملات الأجنبية أيهما أقل.

وفي جميع الأحوال تقوم الهيئة بمراجعة تلك المعدلات دورياً.

ب-يتعين على الشركة عند تقدير التعويض المقابل لتحمل المخاطر غير المالية (Risk Adjustment) **الالتزام ما يلي:**

١. تحديد مستوى ثقة يتناسب مع مستوى المخاطر وبما يتوافق مع طبيعة منتجات الشركة.

٢. ألا يقل مستوي الثقة (Confidence level) للقيمة المعرضة للخطر عن ٧٥%، وفي حال قيام الشركة باستخدام أسلوباً آخر للاحتساب خلاف أسلوب مستوى الثقة لتحديد التعويض المطلوب لتحمل المخاطر غير المالية، وجب عليها الإفصاح عن الأسلوب المستخدم ومستوى الثقة المقابل لنتائج ذلك الأسلوب.

تحريرا : /٢٠٢٥/١

نائب رئيس مجلس إدارة
الهيئة العامة للرقابة المالية

د. إسلام عزام